

> وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قانون لمكافحة الإرهاب سيمنح الحكومة صلاحيات واسعة لحظر أي جماعات تصنف ضمن تهم تتراوح من الاضرار بالوحدة الوطنية الى الإخلال بالنظام العام. وسيسمح القانون للسلطات بتصنيف جماعات على أنها «ارهابية» وفقاً لقائمة طويلة لا تتسم بعضها بالعنف.

ويقول مشروع القانون: «يعتبر كياناً ارهابياً كل جمعية أو منظمة أو جماعة أو عصابة تمارس أو يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة الى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر».



أخبار

النمسا.. اعتقال 13 متشدداً

اعتقلت السلطات النمساوية 13 مشبوهاً في تجنيد «جهاديين» للقتال في سوريا في حملة مدهامات واسعة نفذها 900 شرطي وشملت عدداً من مدن البلاد. وأوضحت وزارة الداخلية أن «أكثر من 20 شخصاً يستعدون للسفر الى سوريا وواقفوا خلال الحملة».. علماً أنها قدرت في سبتمبر الماضي التحاق 145 شخصاً من النمسا بينهم 12 امرأة بصقوف المسلحين المتطرفين في سوريا والعراق.

توقيف 3 متشددين في هولندا

> اتهمت وزارة العدل الأمريكية اثنين من مواطنيها بدعم تنظيم «داعش» في الشرق الأوسط. ومثل عبد الله يوسف- 18 سنة- أمام المحكمة، في حين يقاثل المتهم الآخر عدي نور «22» سنة حالياً في صفوف «داعش».. والمتهمان هما من اصول صومالية.

وفي هولندا اعتقلت السلطات 3 أشخاص «جهاديين» عائدتين من سوريا بعد انضمامهم والحرب مع «داعش». ووجهت للمواطنين الهولنديين الثلاثة تهم الالتحاق بالحرب في صفوف «جبهة النصرة» الإرهابية المرتبطة بتنظيم «القاعدة». وتفيد أجهزة الاستخبارات الهولندية بأن «130» جهادياً غادروا هولندا للقتال في سوريا. بينهم «30» عادوا الى البلاد و«14» قتلوا في المعارك.

إجراءات بريطانية لمحاربة الإرهاب



> أفادت تقارير نشرتها الصحافة في لندن أنه من المقرر أن تعلن وزيرة الداخلية البريطانية تريزا ماي عن سلسلة من الإجراءات الجديدة لمحاربة الإرهاب والتطرف تتضمن منع شركات التأمين من تغطية كلفة الفدية التي تدفع لإطلاق سراح المختطفين.

وهذه الإجراءات هي جزء من قانون جديد لمحاربة الإرهاب يجري إعداده في الوقت الراهن.. ويتزامن إصداره مع حملة ستنظمها الشرطة البريطانية تهدف الى التأكيد أن المواطنين دوراً في محاربة الإرهاب، ويشمل قانون مكافحة الإرهاب الجديد إجراءات بينها سحب جوازات سفر المشتبه بهم الذين يغادرون البلاد، ما سيمنعهم من العودة إلا بموجب الشروط التي تقرها الحكومة.

القبض على «والي بغداد» بتنظيم «داعش»

> أعلنت وزارة الدفاع العراقية «السبت» اعتقال «والي» بغداد بتنظيم «داعش» خلال عملية لقوات الخبة استهدفت مخبأه في منطقة المنصورة وسط بغداد.. وقال بيان للوزارة: ان الجيش تمكن من القاء القبض على قيادي بارز ويشغل منصب ما يسمى «والي بغداد» بالتنظيم.. حيث سيتم نشر نتائج التحقيقات التي تجري معه الآن.

القضاء المصري يبرئ «مبارك» ويفضح مؤامرة «الإخوان»



> اسدل الستار صباح السبت الماضي بالقاهرة على «محاكمة القرن» التي بدأت قبل ثلاثة أعوام، إذ برأت المحكمة الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك من تهمة قتل المتظاهرين والترجيب وبيع الغاز لاسرائيل، كما برأت حبيب العادلي وعدد من معاونيه من تهمة قتل المتظاهرين.

وبرأت محكمة جنايات القاهرة الرئيس مبارك في وقائع محاكمته مع نجليه علاء وجمال ووزير الداخلية الاسبق حبيب العادلي و6 من كبار مساعديه من تهمة التحريض على قتل المتظاهرين خلال ثورة 25 يناير 2011م.. وقضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية ضد مبارك والعادلي ومساعديه.

كما برأت المحكمة مبارك في قضية فساد تتصل بتصدير الغاز لاسرائيل، وكذا من التهمة الجنائية ضده ونجليه علاء وجمال في قضية ثالثة تتعلق بقبول عطايا من رجال أعمال مقابل استغلال نفوذهم.

وهذا هو الحكم الثالث في هذه القضية التي عرفت في الإعلام باسم «محاكمة القرن» والمستمرة منذ ثلاثة أعوام، حيث انتهت المحاكمة الاولى في يونيو 2012م بمعاقبة مبارك والعادلي بالسجن المؤبد، ثم حكمت محكمة النقض بالغاء هذا الحكم وإعادة المحاكمة من جديد.. وسادت حالة من الارتياح الكبير داخل مصر وكذا على الصعيد العربي عقب صدور الحكم والذي اعتبره انتصاراً للعدل والقضاء المصري والحق.. حيث يرى العديد من المراقبين بأن ثورة يناير كانت مجرد مؤامرة وقفت وراءها جماعة الإخوان المسلمين التي وصلت أبعادها إلى الحكم في غفلة من الشعب المصري قبل أن يثور ويخلع الرئيس الإخواني محمد مرسي وتكشف الكثير من القضايا بحكم مصر وشعبها، حيث تتوالى جلسات المحاكم على العديد من القضايا الجنائية المتهم فيها محمد مرسي والعديد من أركان وعناصر جماعة الإخوان المسلمين.

واعتبرت الأوساط القانونية والسياسية في مصر أن الحكم ببراءة الرئيس مبارك ونجليه ومساعديه انتصار للقضاء المصري الذي عرف عبر تاريخه بالعدل والنزاهة والإنصاف.. ويمثل في ذات الوقت إدانة للإخوان حيث إن الشارع العربي أصبح يتساءل من الجاني؟ وهذا سيعيد توجيه التهم الى جماعة الإخوان المسلمين في قتل الشباب.. وقد أثار الحكم ردود أفعال كبيرة في الشارع العربي وتحديداً في اليمن حيث استنسخ الإخوان نفس الأساليب التي اتبعها الإخوان في مصر.

كما قطع حكم البراءة الطريق على مؤامرة جماعة الإخوان المسلمين التي كالت التهم جزافاً وبهتاناً على الرئيس السابق محمد حسني مبارك ومعاونيه بغرض الانتقام من أحد رموز مصر ومحاولة محو تاريخه الوطني والسياسي الكبير.. وقال الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك (86 عاماً) عقب النطق بالحكم: «أنا لم ارتكب شيئاً إطلاقاً» في مقابلة لبرنامج تلفزيوني مصري عبر الهاتف من المستشفى العسكري الذي يقضي فيه حالياً عقوبة السجن ثلاث سنوات في قضية أخرى.

«إخوان» الأردن يواجهون الخطر الحتمي



مراقبون لجماعة «إخوان الأردن» أنها مثل خمسينيات القرن الماضي يتم اعتقال قيادي كبير في جماعة الإخوان المسلمين الأردنية وهو المراقب العام للجماعة زكي بن أرشيد، قبل عدة أيام، والتهمة الموجهة له بحسب القوانين النافذة المتعلقة بالإرهاب في الأردن، هي الإساءة للعلاقات مع دولة شقيقة هي دولة الإمارات العربية المتحدة التي وصفها «القيادي الإخواني» في تصريحات قاسية وصادمة للأوساط الأردنية بأنها «الراعي الأول للإرهاب والارهابيين»- وأنها - تفتقد شرعية البقاء»- وأنها تشكل اختراقاً لهوية الأمة وتدميراً لمصالحها، وان القيادة المنتفذة فيها تقوم بدور الشرطي الأمريكي في المنطقة

وأما أي الإمارات- تقوم بأقذر الأدوار الوظيفية للمشروع الصهيوني- المأسوني.. وتقف خلف أعمال التخريب والتدمير لمشروع الأمة وأنها تدعم الانقلابات وتتبنى تمويل حركات التجسس والاعتراب».

وكان من الطبيعي ان تقابل ادعاءات القيادي الإخواني برد فعل قوي وحاسم من السلطات الأردنية خاصة وأنها وجهت لدولة عربية شقيقة تربطها بالملكة الأردنية علاقات تاريخية مميزة، لأنها اعتبرت في قرارات جريئة جماعة الإخوان حركة ارهابية.. ويوري

للمرة الأولى منذ تأسيسها في بداية خمسينيات القرن الماضي يتم اعتقال قيادي كبير في جماعة الإخوان المسلمين الأردنية وهو المراقب العام للجماعة زكي بن أرشيد، قبل عدة أيام، والتهمة الموجهة له بحسب القوانين النافذة المتعلقة بالإرهاب في الأردن، هي الإساءة للعلاقات مع دولة شقيقة هي دولة الإمارات العربية المتحدة التي وصفها «القيادي الإخواني» في تصريحات قاسية وصادمة للأوساط الأردنية بأنها «الراعي الأول للإرهاب والارهابيين»- وأنها - تفتقد شرعية البقاء»- وأنها تشكل اختراقاً لهوية الأمة وتدميراً لمصالحها، وان القيادة المنتفذة فيها تقوم بدور الشرطي الأمريكي في المنطقة

وأما أي الإمارات- تقوم بأقذر الأدوار الوظيفية للمشروع الصهيوني- المأسوني.. وتقف خلف أعمال التخريب والتدمير لمشروع الأمة وأنها تدعم الانقلابات وتتبنى تمويل حركات التجسس والاعتراب».

وكان من الطبيعي ان تقابل ادعاءات القيادي الإخواني برد فعل قوي وحاسم من السلطات الأردنية خاصة وأنها وجهت لدولة عربية شقيقة تربطها بالملكة الأردنية علاقات تاريخية مميزة، لأنها اعتبرت في قرارات جريئة جماعة الإخوان حركة ارهابية.. ويوري

أسهم السبسي في ارتفاع و«الشعبية» ترفض المرزوقي

التونسيون يتأهبون للجولة الثانية للانتخابات الرئاسية



النيابية سيكون لها تأثير كبير في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية.. وان كانت لم تحسم امرها بعد إلا ان تياراً عريضاً داخلها يرفض دعم المرزوقي على اعتبار تحالفه مع الإخوان طيلة السنوات الثلاث الماضية، كما ان قطاعاً واسعاً في وسطها يعتبر السبسي من أتباع وبقايا النظام السابق وبالتالي من الصعب اعلان موقف صريح بمساندته.

وفي سياق متصل تجد حركة «النهضة» نفسها بين خيارين في الدورة الثانية فإما الحفاظ على نفس الموقف المحايد الذي اتخذته في الدورة الأولى «علماً ان قطاعاً كبيراً من انصارها ساند المرزوقي»، او دعم مرشح الرئاسة المنتهية ولايته علناً.

هذا ومن المقرر اجراء الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية في منتصف ديسمبر المقبل.

> بدأت الاحزاب والناخبون التونسيون منذ السبت استعداداتهم لبدء الحملة الانتخابية للدورة الثانية من الاستحقاق الرئاسي، إذ دعا حزب «ال مسار الديمقراطي» انصاره ونأخبيه للتصويت لمصلحة مرشح حزب «نداء تونس» الباجي قائد السبسي «82» عاماً، أمام منافسه المباشر الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي، ودعا «ال مسار الديمقراطي» في بيان له «الخميس» الناخبين وكل القوى الديمقراطية للتصويت في الدورة الثانية لمصلحة السبسي لقطع الطريق أمام التيارات الرجعية وروابط العنف والارهاب».

يشار الى ان المرزوقي كان قد حل ثانياً في الدورة الأولى بفارق 6 نقاط عن السبسي.

وبحسب مراقبين فإن حزب «الجبهة الشعبية» التي صنعت المفاجأة وحلت في المركز الثالث في الانتخابات

قطر هل تتخلى عن دعم «داعش»؟

المبادرة التي لاقت ترحيباً من قبل الجانب المصري.

وتعتبر عودة العلاقات القطرية المصرية عقب توغل «داعش» في العراق وسوريا وليبيا والمغرب والكويت وغيرها من الدول العربية التي باتت تعدد مصالحها وتقوض سلطتها، ويبدو أن الحالة الأمنية التي تشهدها المنطقة حالياً كانت سبباً في توجه دول الخليج لإصلاح علاقاتها المتأزمة مع جارتهم قطر، ودفعت أيضاً بالمبادرة السعودية لحل الخلاف المصري الذي كان محور الأزمة بين قطر ودول الخليج على خلفية سياستها الراضية للسلطة في مصر.

كما أن عودة العلاقات المصرية القطرية وعودة قطر لأضان الخليج يشير الى الدور الذي تلعبه قطر في المنطقة وتمويلها المستمر للجماعات الجهادية ودخولها على خط الوساطة مع المسلحين لإفراج عن الاسرى والمختطفين وهو ما يجعلها دولة ذات نفوذ على صعيد الازهاب الذي بات يهدد المنطقة ككل، مما جعلها تتسارع وتنفذ ما تبقى لها من نفوذ أمام العالم العربي والاوروبي، وهناك العديد من التساؤلات بشأن عودة العلاقات القطرية المصرية، فهل تتحد قطر مع دول التحالف الدولي في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، وهل ستتخلى قطر عن دعم الإخوان وتسلية الجماعات الرهابية؟!

وان حدث يرجح أن تزيل ولو مرحلياً جبل الجليد بين القاهرة والدوحة. وكشفت مصادر مطلعة بوزارة الخارجية المصرية عن وساطة تقوم بها الرياض بين الدوحة والقاهرة بهدف تهينة المناخ لإزالة الشيخ تميم، التي من المتوقع أن تتم خلال شهر ديسمبر الجاري، في إطار مشاورات غير معلنة تجري حالياً بين مسؤولين قطريين ونظرائهم في مصر.

المصادر ذاتها أوضحت أنه منذ دعوة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبدالعزيز مصر العمل على إنجاز المصالحة الخليجية القطرية، فتحت القاهرة قنوات اتصال مباشرة مع الجناح المعتدل في القيادة القطرية.

غير أن مراقبين يرون أنه حال حدوث هذه الزيارة لا تعني أن الامور أصبحت على ما يرام بين البلدين، فلا تزال هناك العديد من الملفات المفتوحة والخلافات المطروحة، وإنما تعني أن مصر وقطر جادت في الاسهام بجهود لم الشمل العربي، وسط اضطرابات تصف بالمنطقة.

وفي خطوة لإثبات حسن نواياها عقب الهجوم الشر من قبل الدول العربية قامت قطر مؤخراً بترحيل 7 قيادات من جماعة الإخوان عن أراضيها، تلك الخطوة رأها البعض مناورة قطرية لتغيير شكل علاقاتها مع مصر ودول الخليج وهو ما انعكس على المشهد الحالي وأسهم في تطبيق

> تعمل قطر على عودة علاقاتها الاخوية والديبلوماسية الى مكانتها الطبيعية مع الدول العربية وعلى وجه الخصوص مع دول الخليج ومصر بعد أن شهدت الفترة الماضية توتراً شديداً وصلت حد القطيعة بسبب دعم الدوحة المباشر وغير المباشر للجماعات الارهابية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين وبلغ التوتر والخلاف بين مصر وقطر مثلها ودول الخليج حداً غير مسبوق خاصة عقب عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي وانحياز الدوحة للإخوان، ضد مصالح مصر الداخلية، كما تريد قطر الآن تحسين العلاقات عقب اتهامها بدعم الارهاب واحتضانها للارهابيين أمثال قيادات الإخوان الذين فروا من مصر عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، بعد حظرها واتهامها بإثارة الشغب ونشر الفوضى آنذاك.

وشهدت الفترة الماضية هجمات ارهابية من قبل الجماعات المسلحة على الأراضي المصرية، واتهمت قطر بأنها الداعم الأول لتلك الجماعات، الأمر الذي جعل معظم الدول العربية والاوربية تهاجم الدوحة وسياساتها مما جعل الأخيرة تتخوف من حدوث انقلاب المجتمع الدولي عليها مما يعرقل مصالحها الخارجية مع تلك الدول.

ولم يستبعد المراقبون قيام أمير قطر الشيخ تميم بن حمد بزيارة الى مصر قريباً في إطار جمود احتواء الخلافات المتفاقمة بين البلدين والتي

